الأمم المتحدة

TD/B/62/5

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
13 July 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والستون
جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٠/٥٧ باء والفقرة ١٨(ن) من ولاية الدوحة، ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات. ويسهم الأونكتاد أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي العمل الجاري فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتضمَّن هذه الوثيقة استعراضاً مقتضباً للتقدُّم المحرز في المجالات المواضيعية ذات الصلة ومساهمات الأونكتاد في ذلك خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥.

110815 130815 GE.15-11714 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدِّمة

١- أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، الحاجة إلى "الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي تمّ التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية" (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى أن "يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وكذلك في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك النتائج في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة" (الفقرة ٢٧(أ)).

٢- وقد اتُّفق في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على أنه ينبغي للأونكتاد أن "ينفذ ويتابع، حسب الاقتضاء، النتائج ذات الصلة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية المعنية بالتنمية" (ولاية الدوحة، الفقرة ١٨(ن)).

٣- وتتضمَّن هذه الوثيقة استعراضاً للتقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد في هذا الصدد، خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥.

أولاً- التجارة الدولية

٤- تؤدِّي التجارة دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتخفيف من حدَّة الفقر. وقد كان هذا الدور موضع اعتراف في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، كما حظي بالاعتراف في جملة نصوص منها ولاية الدوحة، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، والأهداف الإنمائية للألفية.

ألف- التقدُّم المحرز

٥- شهدت الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ زيادة في حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بما يقارب تريليون دولار، ليصل حجمها إلى نحو ٢٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٤ (واستأثرت الخدمات بحوالي ٥ تريليونات دولار)، وبلغ نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية نحو ١١ تريليون دولار. ورغم تزايد حجم التجارة بين البلدان النامية (أي التجارة بين بلدان الجنوب) تزايداً كبيراً خلال العقد الأخير، شهدت التجارة بينها ركوداً منذ عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٣، بلغت قيمة التجارة في السلع بين بلدان الجنوب نحو ٥ تريليونات دولار، وهو مستوى يقرب من مستوى حجم هذه التجارة بين البلدان المتقدمة (أي التجارة بين بلدان الشمال). ويمثل هذا الرقم أكثر من نصف الحجم الإجمالي لتجارة البلدان النامية. وتختلف هذه الحصة باختلاف الأقاليم، إذ تتراوح بين ما يفوق ٤٠ في المائة في أمريكا اللاتينية والبلدان

التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وقرابة ٧٠ في المائة في جنوب آسيا وشرق آسيا. ورغم أن حصة من التجارة بين بلدان الجنوب تشمل التدفقات داخل الأقاليم، فإن التجارة مع إقليم شرق آسيا تستأثر بالحصة الأكبر.

٦- ويتعلق أحد أبرز التحديات المطروحة بالأمن الغذائي. فالطلب العالمي على الغذاء يشهد تزايداً سريعاً، مع ارتفاع مستويات الدخل ونمو السكان نمواً قوياً. ورغم أن بلداناً عديدة قد طورت سياسات للأمن الغذائي، ومن المحتمل أن تتابع تطويرها، بما في ذلك عبر تقديم إعانات لإنتاج الأغذية الأساسية، فإن تلك الاستراتيجيات قد لا تكون دوماً ممكنة (نظراً للاعتبارات الجغرافية)، وصالحة أو مثلى من الناحية الاقتصادية، ومستدامة بيئياً.

باء- مساهمات الأونكتاد

٧- عُقد الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في بيونغ تشانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد ساهم الأونكتاد في مناقشات مؤتمر الأطراف.

٨- وفيما يتعلق بمبادرة التجارة البيولوجية، أتاح مؤتمر التجارة البيولوجية الثالث، الذي عُقد خلال منتدى قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التابع لمؤتمر الأطراف، منبراً للقطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية، لمشاطرة التجارب وبحث السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة قطاع الأعمال مشاركة مستدامة في أنشطة التجارة البيولوجية، والسبل الكفيلة بتعزيز إطار سياساتي موات لأنشطة التجارة البيولوجية، بما في ذلك في استراتيجيات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أبرز هذا الحدث مكانة الأونكتاد باعتباره فاعلاً رئيسياً في تعزيز أهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال أنشطته الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وتعزيزه، واستخدام التنوع البيولوجي استخداماً مستداماً.

٩- وشارك الأونكتاد وساهم في مداولات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في آبيا، ساموا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونظم الأونكتاد على هامش المؤتمر اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تسخير ثروات محيطات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التخصص التجاري السليم والنقل البحري المستدام والمرن. وسلط هذا الاجتماع الضوء على أهمية نقل توسيع نطاق النشاط الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية باتجاه قطاعات محيطية جديدة ومستدامة (كمصائد الأسماك، والسياحة، والطاقة المتجددة، والنقل البحري على سبيل المثال)، الأمر الذي من شأنه أن يرفع مستويات التنوع والتخصص التجاري. كما أكد الاجتماع أهمية المرونة في نظم النقل من أجل معالجة جوانب الضعف وتدني مستوى الربط.

١٠- ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة، بمقتضى قرارها ٦٣/٣٥، مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ما برح الأونكتاد يؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء نظمها المتعلقة بالمنافسة. وتشمل المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات والخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد، على المستويين الوطني والإقليمي، مساعدة البلدان على وضع أطر قانونية وتعزيز قدراتها المؤسسية على تحسين تنفيذ قوانين المنافسة، والاضطلاع بأنشطة الدعوة إلى المنافسة من أجل إشاعة ثقافة المنافسة وتحسين رفاه المستهلك.

١١- وكان مؤتمر الأمم المتحدة السادس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية قد دعا الأونكتاد إلى عقد اجتماعين لفريق خبراء مخصصين لبحث مسألة العلاقة بين سياسة المنافسة ورفاه المستهلك. وقد عُقد اجتماع فريق الخبراء المخصص الأول المعني بحماية المستهلك يومي ١٢ و١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وطلب من الأمانة إعداد مشروع تقرير يتضمن مقترحات لإجراء عملية تنقيح لـ *"مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك"* كي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته الثالثة عشرة. وعُقد اجتماع فريق الخبراء المخصص الثاني المعني بحماية المستهلك يومي ١١ و١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وأجرى مداولات بشأن تقرير التنفيذ الذي أعده الأونكتاد. وقُبل اقتراح يدعو إلى تشكيل أربعة أفرقة عاملة لمساعدة الأمانة في إعداد تقرير يقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك فريق عامل يُعنى بالنظر في تنفيذ *مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك*. وناقش اجتماع إضافي لفريق الخبراء المخصص المعني بحماية المستهلك تقريراً عن طرائق تنقيح المبادئ التوجيهية واستنتاجاته، إضافة إلى المسائل الأخرى التي سلطت عليها الدول الأعضاء والجهات المعنية الضوء لإدراجها في تنقيح المبادئ التوجيهية.

١٢- وعُقدت الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأجرى فريق الخبراء استعراضات طوعية من قبل النظراء تناولت قوانين وسياسات المنافسة في سيشيل والفلبين وناميبيا.

١٣- واضطُلع بعدد كبير من الأنشطة لتلبية احتياجات البلدان النامية في تقييم التداعيات الإنمائية لنتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونظم الأونكتاد معتكف سفراء وخبراء مجموعة أقل البلدان نمواً، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٥، وساهم فيه مساهمة أساسية، من أجل وضع برنامج عمل لما بعد مؤتمر بالي لاختتام معالجة المسائل العالقة في جولة الدوحة والتحضير للمؤتمر الوزاري العاشر.

١٤- وقدم الأونكتاد دعماً موضوعياً إلى الدول الأعضاء خلال مناقشات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بشأن مسائل التجارة الدولية والتنمية. وسلط الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره بشأن التجارة الدولية والتنمية، الضوء على أن "النظام التجاري الدولي يواجه خطر التفتت مع ازدياد العمليات الإقليمية وتلك "المحدودة الأطراف"، الأمر الذي يهدد مركزية النظام التجاري المتعدد الأطراف ومصداقيته" (A/69/179).

١٥- وساهم الأونكتاد في فعاليات مختلفة بشأن الهجرة والتنمية، بما في ذلك الفعاليات التي نظمها الفريق العالمي المعني بالهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وقدم الأونكتاد مساهمات تتعلق بالجوانب التجارية والإنمائية للهجرة، وشارك في الاجتماع التحضيري الأول للرئيس التركي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي عُقد في جنيف، سويسرا، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٦- وقد أسهم الأونكتاد في عمل فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بمؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المساهمات التي قدّمها الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، توفير البيانات وإجراء التحليلات على أساس سنوي من أجل إعداد تقارير محدّثة عن مؤشرات تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق، ولا سيما المؤشر ٨-٦ بشأن نسبة الواردات الإجمالية للبلدان المتقدِّمة (من حيث القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المسموح بدخولها معفاةً من الرسوم الجمركية، والمؤشر ٨-٧ بشأن متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدِّمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان النامية. وقد أعدّ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤*، الذي عرض فيه التقييم السنوي للتقدُّم العالمي المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧- وأسهم الأونكتاد في عمل فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الفرقة التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحسين رصد سير تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الاستفادة من التعاون بين الوكالات. وقدّم الأونكتاد مساهمات تحليلية في إعداد الفصل المتعلِّق بالوصول إلى الأسواق (التجارة) من *تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤: حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية*.

١٨- ويقتضي اتفاق تيسير التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية نشر وإتاحة معلومات تتعلق بإجراءات ولوائح الاستيراد والتصدير. ويقوم الأونكتاد بجمع البيانات المتعلقة بقوانين ولوائح الاستيراد والتصدير وتصنيفها في إطار التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية التابع لكل من الأونكتاد وفريق الدعم المتعدد الوكالات.

١٩- ويقدم الأونكتاد، باعتباره عضواً في فريق الدعم التقني المشترك بين الوكالات، إسهامات تقنية، بشأن دور التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠- وشارك الأونكتاد مشاركةً نشطةً في جميع الاجتماعات التي تتصل بمسائل المعونة من أجل التجارة والتي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية. كما أسهم الأونكتاد بفصل بعنوان "التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في المنشور المعنون *المعونة من أجل التجارة في لمحة، الصادر في عام ٢٠١٥*.

ثانياً- السلع الأساسية

٢١- تنعكس قضايا السلع الأساسية في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد شدّدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٠ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على "الحاجة إلى معالجة مسألة ضعف وتقلب أسعار السلع الأساسية، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لإعادة هيكلة قطاعات سلعها الأساسية وتنويعها وتعزيز قدرتها التنافسية" (الفقرة ٣٣). وقد اتفق المشاركون في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقِد في عام ٢٠٠٢ على أن "ثمة حاجة أيضاً للمساعدة المتعدِّدة الأطراف من أجل التخفيف من عواقب تقلُّص عوائد صادرات البلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية" (توافق آراء مونتيري، الفقرة ٣٧).

٢٢- وقد أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة بأن استئصال شأفة الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، هي أمور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة ٤). وأبرزت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٣/٦٨ بشأن السلع الأساسية، أهمية تعظيم مساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

٢٣- وقد انبثقت عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ولاية جامعة يقوم عليها عمل أمانة الأونكتاد في مجالي تجارة السلع الأساسية والتنمية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩١). وتدعو ولاية الدوحة صانعي السياسات إلى تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة على جميع المستويات لمعالجة آثار تقلُّب أسعار السلع الأساسية على الفئات الضعيفة، وتشير إلى أهمية دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة، بما فيها الاستراتيجيات التي تعزز إضافة القيمة والتنوع الاقتصادي (الفقرة ٢٧).

ألف- التقدُّم المحرز

٢٤- أظهرت أسعار السلع الأساسية على العموم اتجاهاً مستمراً نحو الهبوط، ولوحظ هذا الاتجاه طوال عام ٢٠١٤. وتأثرت أسعار الأغذية بارتفاع حجم المخزونات ووفرة المحاصيل الرئيسية. ويعزى تراجع أسعار المعادن الخسيسة إلى تدني مستوى الطلب وارتفاع مستوى العرض وتزايد حجم المخزونات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، انخفضت أسعار النفط بأكثر من النصف مقارنة بمستواها في أواسط عام ٢٠١٤. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، سجلت هذه الأسعار ارتفاعاً طفيفاً، لكن مستواها ظل أقل بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من مستواها المسجل قبل سنة. ومن العوامل الكامنة وراء انخفاض أسعار النفط إنتاج النفط والغاز الطّفَليين (المستخرجين من الصخور الطفلية) في الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف الطلب العالمي، وارتفاع حجم المخزونات. ومن المتوقَّع أن تحافظ الأسعار الدولية للسلع الأساسية في عام ٢٠١٥ على مستوياتها العالية بالمعايير التاريخية، ولكنها ستتعرض لضغط هبوطي.

باء- مساهمات الأونكتاد

٢٥- نفّذ الأونكتاد طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تحليلات السياسات العامة، وعقد اجتماعات حكومية دولية، وتقديم الدعم التقني من أجل مساعدة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية على التصدي للتحديات المتصلة بالسلع الأساسية، بما في ذلك تحسين قدراتها الإنتاجية وتمكينها من الاستفادة من المكاسب الناشئة عن إنتاج السلع الأساسية وتجارتها.

٢٦- وقد ناقشت الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، المعقودة يومَي ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، آخر التطورات والتحدِّيات في أسواق السلع الأساسية وخيارات السياسة العامة المتاحة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة القائمين على السلع الأساسية. وشملت السياسات الرئيسية الموصى بها التنويع الاقتصادي وتكثيف التجهيز ذي القيمة المضافة؛ وتصميم وتحسين سياسات ملائمة للتصدي لتقلب أسعار السلع الأساسية وسياسات لضمان الأمن الغذائي؛ وزيادة فرص الحصول على الموارد المالية إلى جانب تعزيز سياسات التصدي لتقلب أسعار السلع الأساسية والسياسات التي تضمن الأمن الغذائي؛ ومعالجة المسائل المتعلقة بالنفاذ إلى السوق.

٢٧- وبحث المنتدى العالمي السادس للسلع الأساسية، الذي عُقِد يومي ١٣ و١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، التحديات التي تطرحها والفرص التي تتيحها تجارة السلع الأساسية. ونظر المنتدى في آفاق إصلاح الحوكمة على أساس الشفافية في القطاع التجاري السويسري. وناقش المنتدى أيضاً مختلف المنظورات المتعلقة بآفاق مصادر الطاقة المتجددة في إطار مزيج من الطاقة ذي انبعاثات كربونية أقل، ودرس تداعيات نهاية فترة انتعاش قطاع السلع الأساسية بين عامَي ٢٠٠٣ و٢٠١١ على التنمية وعلى معدلات التبادل التجاري.

٢٨- ويتعاون الأونكتاد مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وهي آلية التعاون بين الوكالات في مجال الطاقة، من أجل المساعدة على إرساء نهج متسق إزاء نظام للطاقة المستدامة، لا سيما في البلدان النامية. وقد نظم الأونكتاد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ حدثاً خاصاً حول النفط والغاز والمعادن، في إطار موضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في خدمات حقول النفط والغاز. وسلط هذا الحدث الضوء على الفرص التي تتيحها المشاريع في مجالات النفط والغاز والتعدين من حيث خدمات الحقول.

٢٩- وتشمل المنشورات التي صدرت في عام ٢٠١٥، في نيسان/أبريل، تقرير *حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام ٢٠١٤*، الذي يتضمن توليفاً لمجموعة من الإحصاءات عن مدى الاعتماد على السلع الأساسية على المستوى القطري، بما يشمل ١٣٥ بلداً من البلدان النامية.

ثالثاً- الاستثمار وتنمية المشاريع

٣٠- أكدت نتيجة المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية، أي توافق الآراء الذي تمّ التوصل إليه في مونتيري، أهمية تدفُّقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، لا سيما تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في دعم الجهود الإنمائية المبذولة على الصعيدين الوطني والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك، شددت خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠٠٢ على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدفع بعجلة التنمية المستدامة.

٣١- ويؤكد قرار الجمعية العامة ١/٦٠ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عزم رؤساء الدول والحكومات على "تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل دعم أنشطتها الإنمائية وزيادة الفوائد التي يمكن أن تحققها من خلال هذا الاستثمار" (الفقرة ٢٥). ويشير القرار إلى مجالات السياسة العامة ذات الصلة مثل الدور الحيوي للقطاع الخاص (الفقرة ٢٣(هـ)) ويتضمَّن التزامات في مجالات سياساتية أخرى ذات صلة مثل الحكم الرشيد، والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٢٤(أ))، ومسؤولية الشركات ومساءلتها (الفقرة ٢٤(ج)).

٣٢- وفي عام ٢٠٠٨، أقر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري بدور الاستثمار الأجنبي المباشر كمكمل حيوي "لجهود التنمية الوطنية والدولية" (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الفقرة ٢٣). وفي عام ٢٠١١، أكد الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أن "وجود قطاع خاص دينامي وكفؤ ومسؤول اجتماعياً، وبخاصة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وإطار قانوني مناسب، تُعد أموراً بالغة الأهمية في تعزيز تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، والاستثمار، والمنافسة، والابتكار، والتنويع الاقتصادي" (الفقرة ٨(ب)).

٣٣- وأخيراً، دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة إلى "تهيئة بيئة تمكينية على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن مواصلة وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصةٍ في مجالات ... نقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً، والابتكار، وريادة الأعمال، وبناء القدرات، والشفافية والمساءلة" (الفقرة ١٩).

ألف- التقدُّم المحرز

٣٤- تراجعت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣ في المائة لتبلغ ١,٢٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، وذلك بفعل عوامل الضعف الاقتصادي الإقليمي، وتقلب أسواق العملات والسلع الأساسية، وتزايد الخطر الجيوسياسي. ووسعت الاقتصادات النامية مكانتها باعتبارها وجهات مفضلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة، إذ تلقت قرابة ٥٥ في المائة من مجموع التدفقات. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة فقد تراجعت بنسبة ٢١ في المائة، لتبلغ حصتها من مجموع التدفقات نسبة ٤٠ في المائة، بينما تراجعت التدفقات الواردة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى النصف تقريباً.

٣٥- وشهدت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية، بدورها، نمواً قوياً. واستثمرت الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية نحو ٥٠٠ مليار دولار في الخارج، أي ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالعام السابق، وقد بلغت حصتها من التدفقات العالمية إلى الخارج إلى نسبة قياسية قدرها ٣٦ في المائة، مقارنة بنسبة ١٢ في المائة عام ٢٠٠٧. ولأول مرة، أصبحت بلدان آسيا النامية أكبر منطقة مستثمرة في العالم. وظلت التدفُّقات الخارجة من البلدان المتقدِّمة، في معظمها، دون تغيير.

٣٦- ويتوقع الأونكتاد انتعاشاً في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تشير تقديراته إلى أن التدفقات قد تزيد بنسبة ١٢ في المائة لتصل إلى ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، وترتفع إلى ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، ثم إلى ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٧.

٣٧- وفيما يتعلق بالتطورات على صعيد سياسات الاستثمار، واصلت البلدان اعتماد تدابير لتحرير وتشجيع وتيسير الاستثمار. وفي عام ٢٠١٤، سعت أكثر من ٨٠ في المائة من التدابير إلى تحسين شروط النفاذ والحد من القيود المفروضة، وكان هناك تركيز خاص على تيسير الاستثمار والتحرير المتصل بقطاعات بعينها، لا سيما في قطاعي الهياكل الأساسية والخدمات. وحيثما فُرضت قيود على الاستثمار، فإنها كانت ترتبط أساساً بالشواغل الأمنية الوطنية والقطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقة والدفاع. ولا تزال التدابير الموجهة نحو تشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة ضئيلةً نسبياً. فبين عامَي ٢٠١٠ و٢٠١٤، لم تكن سوى ٨ في المائة من التدابير المتخذة ترمي خصيصاً إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

٣٨- وفي عام ٢٠١٤، أُبرم واحد وثلاثون اتفاقاً دولياً جديداً للاستثمار، وينص معظمها على أحكام تتعلق بالتنمية المستدامة. وارتفع العدد الإجمالي لاتفاقات الاستثمار الدولية ليصل إلى ٣ ٢٧١ معاهدة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد القضايا الجديدة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ٤٢ قضية، ليصل العدد الإجمالي للدعاوى المعروفة القائمة على أساس معاهدات ٦٠٨ دعاوى. ولا تزال البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر لهذه الدعاوى، لكن نصيب البلدان المتقدمة منها آخذ في الارتفاع. وينتمي معظم المدعين إلى بلدان متقدمة.

باء- مساهمات الأونكتاد

٣٩- في عام ٢٠١٤، خصّص الأونكتاد *تقرير الاستثمار العالمي* ومنتدى الاستثمار العالمي، على حد سواء، لعملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا سيما حرصاً على إشراك الاستثمار الخاص من أجل المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمّن *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤* تقييماً تحليلياً للاحتياجات من الاستثمار للمضي قدماً في تحقيق التنمية، وحدد خطة عمل شاملة وطموحة للاستثمار في التنمية المستدامة، إلى جانب عرض مبادئ توجيهية بشأن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها الاستثمار من قبل القطاع الخاص مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠- وعرض منتدى الاستثمار العالمي الرابع الذي يُعقد كل سنتين، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في جنيف، هذه التحديات الإنمائية على قادة الاستثمار العالمي في إطار موضوع الاستثمار في التنمية المستدامة. وسعى المنتدى إلى تأمين الدعم من القطاع الخاص من أجل عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبحث سبل ناجعة لتوجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو التنمية المستدامة، استناداً إلى خطة العمل في توجيه المناقشات. وتُوِّج المنتدى بملخص لاجتماع المائدة المستديرة الوزاري مقدم من الرؤساء، وقد أشار إلى خطة العمل الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي* باعتبارها إسهاماً مهماً في العمليات الجارية متعددة الأطراف الرامية إلى صياغة أهداف التنمية المستدامة وإيجاد التمويل اللازم لتحقيق التنمية. وستُقدَّم التوصيات الوزارية إلى الاجتماعات الرئيسية في الطريق إلى إرساء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا سيما المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥) ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، الولايات المتحدة، ٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

٤١- وبحثت الاجتماعات الرفيعة المستوى اللاحقة سبل إشراك القطاع الخاص في أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وركزت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في دورتها السابعة المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، على حشد الاستثمار من أجل التنمية، ولا سيما مساهمات الأونكتاد المقررة في هذا المجال. وبحث الجزء الرفيع المستوى من دورة اللجنة

اتجاهات التمويل الحالية وخيارات التمويل المتاحة للبلدان النامية وإقامة شراكات وآليات تمويلية ابتكارية لزيادة تأثيرها على التنمية إلى أقصى حد. وفيما يتعلق بدور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، نظرت اللجنة، في إطار مناقشاتها، في قراري الجمعية العامة ٦٧/٢٠٢ و٦٩/٢١٠ وبحثت استراتيجيات ترمي بالأخص إلى دعم تطوير المشاريع الخضراء والمشاريع الاجتماعية والأعمال الحرة التي يزاولها الشباب والنساء. ونظرت اللجنة أيضاً في استحداث آليات ابتكارية وفعالة لتيسير إمكانية حصول رواد الأعمال على التمويل.

٤٢- وتماشياً مع تأكيد توافق آراء مونتيري على ضرورة تهيئة مناخ استثماري شفاف وقابل للتنبؤ به، يدعم برنامج عمل الأونكتاد العديد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، من خلال إتاحة تحليلات سياساتية وتقديم مساعدة تقنية تركز على بناء القدرات وتعزيز المؤسسات لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الإنمائي. وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، أنشئ في عام ٢٠١٤ مركز للاستثمار الأخضر. وإضافة إلى ذلك، كرمت جائزة هيئة ترويج الاستثمار لعام ٢٠١٥ وكالات من هذا القبيل تقديراً لعملها في الدفع قدماً بالاستثمار المستدام بيئياً في بلدانها.

٤٣- وفي عام ٢٠١٤، استمر إنجاز استعراضات سياسات الاستثمار، توخياً لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في مساعدة البلدان على مواءمة أطرها الاستثمارية مع الأهداف الإنمائية، لتعزيز الفوائد المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أُنجزت حتى الآن الاستعراضات الخاصة بـ ٣٩ بلداً، نصفها من أقل البلدان نمواً، والعمل متواصل لإنجاز أربعة استعراضات أخرى.

٤٤- وعلى صعيد سياسات الاستثمار الدولية، واصل الأونكتاد دعمه للبلدان في بحثها عن خيارات لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية من شأنها أن تحسن مواءمة نظام اتفاقات الاستثمار الدولية مع مبادئ التنمية المستدامة. ويُعَد إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة مساهمة رئيسية له في هذا المجال، ولا تزال البلدان تلج هذا الإطار لتجدد وصياغة سياساتها الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية. وقد استند *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥* إلى هذه المساهمة من خلال اقتراح قائمة من الإجراءات لإصلاح النظام. ودعمت الجهود المبذولة لبناء توافق في الآراء عمل التحليل السياساتي، بما في ذلك اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٥ وحضره عدد كبير من أصحاب المصلحة الرائدين في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية. كما تواصل خلال السنة بذل الجهود الرامية إلى بناء القدرات من أجل تقديم المساعدة، من الناحية العملية، لفائدة البلدان التي تتفاوض على إبرام اتفاقات للاستثمار.

٤٥- ويحث توافق آراء مونتيري على بذل جهود خاصة في مجال حوكمة الشركات. وفي هذا السياق، أصبحت مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة، التي يشارك في تنظيمها الأونكتاد، محركاً قوياً لحث الشركات على التصرف بمسؤولية. وقد انضم اثنان وعشرون سوقاً من أسواق الأوراق المالية إلى المبادرة، بما يمثل ١٧ ٠٠٠ شركة في إطار سوق مالية تبلغ قيمتها

الإجمالية ٣٦ تريليون دولار. كما نظم الأونكتاد الدورة الحادية والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، على هامش منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤، وانصبت المناقشات التي جرت في الدورة على رصد مدى مراعاة وإنفاذ المتطلبات الدولية الخاصة بالإبلاغ.

٤٦- ويشير توافق آراء مونتيري إلى أنه من الجوهري وجود قطاع أعمال يتميز بالكفاءة بغية حشد التمويل الخاص من أجل التنمية. وفي هذا السياق، استمر الأونكتاد في تقديم مساعدته التقنية من أجل تطوير ريادة الأعمال، بوسائل منها برنامج تنظيم المشاريع (برنامج "إمبريتيك")، الذي يُطبَّق حالياً في ٣٦ بلداً، والذي تم في إطاره تدريب ٠٠٠ ٣٦١ من روَّاد الأعمال منذ إطلاقه في عام ١٩٨٨.

٤٧- ووفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي دعا إلى النهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك استقلالها الاقتصادي، بذل الأونكتاد جهوداً عديدة لتعميم مسألة تمكين المرأة في أنشطته. وفي عام ٢٠١٤، صدر تقرير بعنوان: *Investment by Transnational Corporations and Gender: Preliminary Assessment and Way Forward* (*استثمارات الشركات عبر الوطنية والمنظور الجنساني: تقييم أولي ونظرة مستقبلية*)، وهو يتضمن توصيات تتعلق بالسياسات المستهدفة وإجراءات الشركات لكفالة إفادة النساء في البلدان النامية من عمليات الشركات عبر الوطنية. وواصل برنامج "إمبريتيك" بذل جهوده الرامية إلى تشجيع الارتقاء بالنساء المقاولات، لا سيما من خلال منح جائزة سيدات الأعمال، المقدمة في المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٤، حيث سُلّط الضوء على إنجازات المشاريع التي تقودها النساء في ١١ بلداً من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

رابعاً- اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٤٨- بناءً على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تشير ولاية الدوحة إلى الدور المهم لسياسات الاقتصاد الكلي الفعّالة واستراتيجيات التنمية في منع الأزمات والتعافي منها. وتشير تلك الولاية أيضاً إلى التكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي كوسيلتين لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية، والحد من التأثُّر بالصدمات الخارجية، وتحسين نظام الحوكمة العالمي.

٤٩- وإذ تعيد ولاية الدوحة تأكيد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، فإنها تسلط الضوء على أهمية تعبئة جميع مصادر التمويل واستخدامها الفعَّال من أجل التنمية. وبالأخص، تشير تلك الولاية إلى دور التمويل في دعم الاقتصاد الحقيقي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم وشامل ومنصف وتنمية مستدامة، وتبين أن جميع البلدان، المتقدِّمة والنامية على حد سواء، يمكن أن تتكبد تكاليف سياسية واجتماعية واقتصادية باهظة نتيجةً للصدمات المالية.

ألف- التقدم المحرز

٥٠- لم يتخلص الاقتصاد العالمي بعد من مسار النمو البطيء الذي شهدته الأعوام الأربعة الأخيرة. وينبغي لواضعي السياسات في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في الاقتصادات الهامة من الناحية النّظمية، أن يحرصوا على تقييم النُّهج وإيلاء مزيد من الانتباه لعلامات الاضطراب الاقتصادي الجاري. وقد شهد النمو الاقتصادي العالمي تحسناً متواضعاً في عام ٢٠١٤، رغم أنه مستواه يظل أدنى بكثير من المستويات المرتفعة التي سجلها قبل اندلاع الأزمة. وارتفع النمو العالمي ارتفاعاً معتدلاً، بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٣ في المائة عام ٢٠١٤، الأمر الذي يرجع أساساً إلى النمو المسجل في البلدان المتقدمة، حيث تحسنت نسبته لترتفع من ١,٣ إلى ١,٨ في المائة عام ٢٠١٤، بينما شهدت البلدان النامية معدل نمو يتراوح بين ٤,٥ و٥ في المائة، ولا تزال البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشهد نمواً ضعيفاً.

٥١- وشمل مزيج السياسات المتبع في الاقتصادات المتقدمة، بدرجات متفاوتة، مجموعة من تدابير التقشف المالي، واحتواء الأجور، والتوسع النقدي، أملاً في تعزيز ثقة المستثمرين. أما في الاقتصادات الناشئة، فلم يتضح بعد إلى أي مدى كانت الزيادة في الطلب المحلي مدعومة بزيادة في الدخل أو بفقاعات غير مستدامة في أسعار الأصول واقتراض استهلاكي مفرط. وشدة التأثر المحتمل للاقتصادات النامية والناشئة قد تزيد من حدته أوجه الضعف المستمرة في البنية المالية الدولية. وفي تلك الظروف، يمكن أن تكون لتدفقات رؤوس الأموال آثار كبيرة وإن لم تكن دائماً موضع ترحيب، على الاقتصاد الحقيقي، وعلى قدرة مقرري السياسات على مواجهة الصدمات غير المتوقعة.

باء- مساهمات الأونكتاد

٥٢- استعرض *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤: الحوكمة العالمية وحرية اختيار السياسات من أجل تحقيق التنمية* الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، وبحث مدى اتساق واستدامة السياسات الاقتصادية التي تتبعها حالياً البلدان ومجموعات البلدان الرئيسية، وتناول بالتحليل مدى وقع الآثار المالية غير المباشرة على الترابط الاقتصادي العالمي. وتناول التقرير تطور حيّز السياسات اللازم لتنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة الداعمة للنمو والظروف الحالية لهذا الحيز، كما ناقش التقرير السبل الكفيلة بتمكين البلدان من تحسين إدارة تدفقات رؤوس الأموال بغية توسيع الحيز المتاح لسياساتها من أجل مواصلة تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، سلط التقرير الضوء على المشاكل الناجمة عن إطار الاستثمار الدولي الحالي وما يتصل به من هيئات تحكيم مخصصة تولت وظائف هامة في مجال وضع القوانين، وهي وظائف تُسند عادةً إلى الدول. واعتبر التقرير أن حيز السياسات لا يتوقف فقط على القواعد والالتزامات القائمة الواردة في الاتفاق المبرم في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وغيره من الاتفاقات الثنائية

أو متعددة الأطراف، بل إنه يتوقف أيضاً على مدى إمكانية تعبئة الموارد لتمويل السياسات الصناعية والاستثمار والنمو. وأخيراً، سلط التقرير الضوء على أن الحيز المالي يشكل، من منظور الدولة التنموية، جانباً أساسياً من جوانب حيز السياسات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تبحث البلدان النامية سبل معالجة مسألة فقدان الإيرادات الناجم عن التدفقات المالية غير المشروعة، والملاذات الضريبية، وعدم كفاية الضرائب المفروضة على الصناعات الاستخراجية.

٥٣- وقد صدرت نشرات سياساتية موجزة بهدف عرض نتائج البحوث بشكل موجز وبحيث يسهل الاطلاع عليها، بما يهدف إلى تجميع المناقشات المواضيعية، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالنقاش الدائر حول التمويل من أجل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٤- وواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور نشط في تقديم الخدمات الاستشارية إلى مجموعة العشرين بشأن القضايا المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الإنمائية، مثل مسائل العمالة، والاختلالات العالمية، والحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الآثار العالمية غير المباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية في البلدان المتقدمة. وبالأخص، شارك الأونكتاد في اجتماعات الفريق العامل التابع لمجموعة العشرين والمعني بإطار النمو القوي والمستدام والمتوازن.

٥٥- وواصل الأونكتاد تنفيذ مشاريعه الرامية إلى بناء القدرات في غرب ووسط أفريقيا وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها في مجال إدارة الاقتصاد الكلي على نحو مواتٍ للنمو، وتشجيع التعاون المالي والنقدي على الصعيد الإقليمي. وقد أُنجزت بحوث جديدة تناولت أثر الاتحاد المالي والنقدي الإقليمي في غرب أفريقيا، ومتطلبات دعم مشاريع الهياكل الأساسية المادية الأقاليمية في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، استضاف الأونكتاد حلقة دراسية بشأن التكامل والتعاون الماليين في غرب ووسط أفريقيا. وناقش كبار المسؤولين عن وضع السياسات العامة في الوزارات، ومصارف التنمية الإقليمية، والمصارف المركزية، ووكالات الأمم المتحدة، السياسات اللازمة لتمكين التمويل الإنمائي على المدى البعيد من أداء دوره في تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية والتجارة الأقاليمية.

جيم- مساهمات الأونكتاد في مجالي الديون وتمويل التنمية

٥٦- في عام ٢٠١٤، أعد الأونكتاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن القدرة على تحمل أعباء الدين الخارجي والتنمية. وقد تضمّن التقرير تحليلاً شاملاً لحالة الديون الخارجي ومشاكل خدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التشديد بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً. وتناول التقرير التطورات والاتجاهات الجديدة في مجال الدين الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمجالات ذات الصلة بتمويل التنمية، وناقش مسائل شتى تتعلق بتصميم آلية منظمة لمعالجة مسألة إعادة هيكلة الديون السيادية، إلى جانب الدور الذي تؤديه وكالات التصنيف الائتماني، وأرسى أساساً لتداول قضايا السياسات العامة ذات الصلة.

وفي إطار هذا العمل، يحرص الأونكتاد أيضاً على تيسير المفاوضات بين الدول الأعضاء كي تتوصل الجمعية العامة إلى حل بشأن القدرة على تحمل أعباء الديون الخارجية والتنمية.

٥٧- وساعد الأونكتاد أيضاً عدداً من أقل البلدان نمواً من خلال مشروعه الخاص ببناء القدرات في مجال الإدارة التنظيمية والمؤسسية للديون السيادية. وعُقدت حلقة عمل أولية في كاتماندو يومي ٣٠ و٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، حضرها مشاركون من البلدان الخمسة التالية من بين أقل البلدان نمواً: بنغلاديش، وتوغو، وموريتانيا، ونيبال، وهايتي. ويرمي هذا المشروع إلى تشجيع الأطراف المعنيين بالإقراض والاقتراض السياديين وبإدارة الديون السيادية عموماً على تحمل مزيد من المسؤولية.

٥٨- وقد أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٧/٦٩، لجنة مخصصة لتتولى وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. ويتولى الأونكتاد مهام أمانة اللجنة المخصصة. ونُظمت ثلاثة اجتماعات للجنة المخصصة بنيويورك في شباط/فبراير ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥٩- ويقدم الأونكتاد كذلك دعمه إلى البلدان الدائنة في الأعمال التحضيرية لمفاوضاتها المتعلقة بإعادة جدولة أو إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس.

٦٠- ومن المسلم به، من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، أنه لا بد من بناء قدرات وطنية قوية في مجال إدارة الدين والمحافظة على هذه القدرات سعياً إلى تحقيق هدف الحد من الفقر. ويقدم الأونكتاد، بصفته عضواً في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعليقات ومساهمات في إعداد *تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية* في مجال القدرة على تحمل أعباء الدين الخارجي، في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك، صاغ الأونكتاد، في إطار مشروع تشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، مجموعة من المبادئ لتوجيه ممارسات الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وذلك عقب إجراء مشاورات مكثفة مع خبراء بارزين في مجالات القانون والتمويل والاقتصاد. ويتوخى المشروع وضع مبادئ مقبولة دولياً للتمويل السيادي المسؤول، وتلك مسألة مهمة تقتضي بحثاً على الصعيد الدولي. ويُعد تحديد مبادئ متفق عليها الخطوة الأولى في عملية منع مشاكل الديون في المستقبل (وتسويتها عند الاقتضاء). وستحدد هذه المبادئ الإطار الذي ستُعَدُّ انطلاقاً منه مبادئ توجيهية أكثر تفصيلاً.

٦٢- واستمر برنامج نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي، وهو جهة رائدة من الجهات التي تقدم مساعدة تقنية وخدمات استشارية في مجال إدارة الديون، في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تحسين قدرتها على إدارة الديون إدارةً مستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً. وإذ طُبق البرنامج مباشرة على الصعيد القطري في ٥٧ بلداً ومع ٨٥ مؤسسة، خلال

الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل تقديم المساعدة العملية في هذا المجال الجوهري، فقد ساعد على تعزيز قدرة المستخدمين على التعامل اليومي مع إدارة الخصوم المالية العامة وإصدار بيانات موثوقة بشأن الديون لأغراض وضع السياسات.

خامساً- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٦٣- اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة لمجتمع معلومات محوره الناس وشامل للجميع وإنمائي المنحى. واعتمدت القمة أربع وثائق ختامية تسعى لترجمة هذه الرؤية إلى أهداف وغايات ومقاصد ملموسة تُحقق بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب ١١ مسار عملٍ، ومواضيع رئيسية. وعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الأونكتاد، من خلال لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ليكون بمثابة جهة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع الأونكتاد بدور الميسر المشارك لمسار العمل المتصل بالأعمال التجارية الإلكترونية، ويُسهم في قياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف القمة عبر "الشراكة من أجل قياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية".

ألف- التقدم المحرز

٦٤- تواصل النمو المسجل في اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فعلى الصعيد العالمي، تجاوز عدد الاشتراكات في شبكات الهواتف الخليوية - النقالة ٦,٩ مليارات. ومع ذلك، فإن العديد من المناطق الريفية والنائية في البلدان النامية لا تزال غير مشمولة بشبكات الهواتف النقالة، ولا يستطيع الكثير من المواطنين تحمل تكاليف هذه الهواتف. كما أن استخدام شبكة الإنترنت لا يزال يتوسع، حيث يبلغ عدد مستخدميها على نطاق العالم أكثر من ٢,٩ مليار شخص. وتتوفر لدى نسبة متزايدة من مستخدمي الإنترنت إمكانية الوصول إلى شبكات وخدمات النطاق العريض العالية السرعة، ولكن إمكانية الوصول هذه غير متاحة ولا ميسورة الكلفة في مناطق واسعة من البلدان النامية. وبالرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في اتجاه تضييق الفجوة الرقمية، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان قدرة البلدان النامية على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مع استمرار تطور تطبيقاتها وخدماتها.

باء- مساهمات الأونكتاد

٦٥- واصلت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية رصد تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأعدت التقرير السنوي المقابل الذي صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة.

٦٦- وفي إطار أنشطة المتابعة السنوية، نُظمت مائدة مستديرة وزارية ومناقشة مهمة بشأن استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وناقشت اللجنة الفرص الجديدة التي يتيحها التغير التكنولوجي وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إلى جانب التحديات المطروحة وأهمية كفالة وجود بيئة مواتية لتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦٧- ولاحظت اللجنة أنه بينما أُحرِزَ تقدم كبير في زيادة فرص الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لا تزال ثمة فجوات واسعة من حيث الموصولية والتوصيل فيما بين البلدان وداخلها. وفي هذا السياق، استرعي الانتباه إلى الأدلة المستفيضة الواردة في التقرير الموضوعي لأمانة اللجنة، الذي جاء تحت عنوان: *Implementing WSIS Outcomes: A Ten-year Review* (*تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات*).

٦٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، شارك الأونكتاد في تنظيم الحدث الرفيع المستوى بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انقضاء عشر سنوات على عقدها، وذلك إلى جانب الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. كما شارك الأونكتاد في تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أيار/مايو ٢٠١٥. وخلال هذا الحدث، نظم الأونكتاد جلسات مواضيعية تتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية الدولية بالنسبة للبلدان النامية، وقياس مجتمع المعلومات، واستعراض لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انقضاء عشر سنوات على عقدها.

٦٩- وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراريه ٩/٢٠١٣ و٢٧/٢٠١٤، بإجراء استعراض للتقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وعليه، اضطلعت اللجنة، بالإضافة إلى متابعتها السنوية لنتائج القمة، بأنشطة خاصة باستعراض فترة السنوات العشر. وجرت خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة مناقشة موضوعية بشأن هذا الاستعراض، كما أشيرَ أعلاه. وجرى تجميع الإسهامات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة من خلال استبيان أُدرج على الموقع الشبكي للجنة، مما أفضى إلى تقديم قرابة ١٠٠ مساهمة خطية من الحكومات وغيرها من الجهات المعنية. وعُقدت سبع مشاورات "وجهاً لوجه" في سياق فعاليات دولية أخرى، وانصب تركيزها على مناطق معينة. وأعدت أمانة اللجنة تقريراً موضوعياً من أجل مساعدة اللجنة في بحث استعراض فترة السنوات العشر، خلال دورتها الثامنة عشرة. وسيكون الاستعراض الذي ستجريه اللجنة بمثابة مساهمة في الاستعراض العام الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٧٠- وواصل الأونكتاد، بصفته أمانة اللجنة، استعراض قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وهو الاستعراض الذي باشره الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، حسبما أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٧/٢٠١٤. وناقشت اللجنة، في اجتماعها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين عام ٢٠١٤ وفي دورتها الثامنة عشرة، نتائج العمل الذي أنجزته الأمانة.

٧١- وبحث *تقرير عام ٢٠١٥ بشأن اقتصاد المعلومات* سبل إطلاق الطاقات الكامنة للتجارة الإلكترونية لصالح البلدان النامية. وأشار التقرير إلى أن نطاق التجارة الإلكترونية الأشمل آخذ في الاتساع نظراً لتحسن الموصولية، وتطوير خدمات ومنصات وحلول جديدة للتجارة الإلكترونية، ونمو شركات التجارة الإلكترونية في بلدان الجنوب. كما أصدر الأونكتاد دليلاً عملياً بشأن سبل تمكين النساء المقاولات من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأجرى تقييماً لقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمنظور الجنساني.

سادساً- البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

ألف- أقل البلدان نمواً

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٧٢- عملاً بالفقرتين ٤١(س) و٤١(ع) من ولاية الدوحة، دعم الأونكتاد بفعالية هدف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا، كحد أدنى، من استيفاء معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٢٨).

٧٣- ويشمل هذا الدور تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية للبلدان التي يُرتقب خروجها من فئة أقل البلدان نمواً، إما خلال الفترة التي تسبق صدور قرار خروجها الذي تتخذه هيئات الأمم المتحدة المختصة، أو خلال الفترة اللاحقة (مدتها عادةً ثلاث سنوات) لاتخاذ هذا القرار والسابقة لخروج البلد من تلك الفئة. وعقب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، خرجت إحدى الدول من فئة أقل البلدان نمواً (ساموا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، وارتُئي أن ثلاث دول إضافية قد أصبحت مؤهلة للخروج من هذه الفئة (ستخرج منها غينيا الاستوائية وفانواتو وأنغولا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على التوالي). وخلال الاستعراض الذي أُجري في عام ٢٠١٥ لقائمة أقل البلدان نمواً التي وضعتها الأمم المتحدة، ارتُئي أن البلدان الخمسة التالية قد صارت مؤهلة مبدئياً للخروج من تلك الفئة (أي أنه سيجري استعراض مدى تأهلها بالكامل في آذار/مارس ٢٠١٨): بوتان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي

وبرينسيبي، ونيبال. وتلقت هذه الدول، أو أنها ستتلقى، مساعدة من الأونكتاد قصد الانتقال إلى مرحلة ما بعد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

٢- مساهمات الأونكتاد

٧٤- سلط *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤: النمو المقترن بتحول هيكلي - خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥* الضوء على أن أقل البلدان نمواً قد حظيت بنمو اقتصادي غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٠، لكن معظمها لن يحقق أغلبية الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أشار التقرير إلى هذا الوضع مستخدماً تعبير "مفارقة أقل البلدان نمواً". وأكد التقرير على ما يلي: إن أقل البلدان نمواً حبيسة في حلقة مفرغة من التخلف الاقتصادي والبشري؛ ولا بد أن يقترن النمو الاقتصادي بتحول هيكلي وخلق فرص للعمل اللائق في الأنشطة الأعلى إنتاجية؛ وتجد مفارقة أقل البلدان نمواً جذورها في عدم اعتراف الأهداف الإنمائية للألفية بالحاجة إلى إطار سياساتي يولد نمواً تحويلياً، وعجز أقل البلدان نمواً عن تحقيق التحول الهيكلي؛ وإذا أرادت أقل البلدان نمواً أن تبلغ أهدافاً أكثر طموحاً في مجال التنمية المستدامة في ظل بيئة خارجية تطرح تحديات أكبر، فإنه ينبغي لها أن تركز على كفالة تحول هيكلي نحو اقتصاد عصري ومتنوع؛ وإضافة إلى انتهاج سياسات محلية ملائمة، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً سيتطلب بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي، تتناسب مع الطموح المرسخ في تلك الأهداف.

٧٥- وينفذ الأونكتاد أنشطة لبناء القدرات قصد تعزيز قدرة واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً على تحقيق أهدافهم المتعلقة ببرنامج العمل. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظم الأونكتاد دورة دراسية في نيبال تحت عنوان "السياسات الإنمائية في سياق ما بعد عام ٢٠١٥". وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نظّم الأونكتاد دورة دراسية إقليمية بشأن المسائل الرئيسية في البرنامج الاقتصادي الدولي، لفائدة مسؤولين وأكاديميين من أفريقيا، بما في ذلك من ١٠ بلدان من فئة أقل البلدان نمواً.

باء- الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر ذات الصلة بالأونكتاد من مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية

٧٦- اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢/٦٥، الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس، وهي الوثيقة التي دعت إلى النظر في اتخاذ تدابير محسنة وإضافية توخياً لمزيد من الفعالية في معالجة مواطن الضعف الفريدة والخاصة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها الإنمائية. وفي ديباجة المسار - نتيجة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في ساموا، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها

"باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية" و"العمل بصورة متضافرة لإيجاد مزيد من الحلول للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية" (الفقرة ٢٢). ويجسد قرار ومسار الجمعية العامة عقدين من عمل الأونكتاد، ركز معظمه على جعل الضعف الذي تعاني منه الدول الجزرية الصغيرة النامية محركاً لاتخاذ تدابير على الصعيد الدولي خاصة بدعم هذه الدول.

٧٧- وفيما يتعلق بمسألة التجارة، كما تناولتها الفقرة ١٠٧ من المسار، اعترفت الدول الأعضاء بالسلبيات التي تشكو منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وضرورة بذل جهود لدعم تلك الدول. وتستدعي ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لدعم جهود بناء القدرة على التكيف التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، كشرط مسبق، الاعتراف بوضعها باعتبارها دولاً جزرية صغيرة نامية، ومن ثم ضرورة وضع قائمة بتلك الدول تكون مقبولة على الصعيد الدولي. ولطالما شدد الأونكتاد على ضرورة استحداث فئة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك هدف من الأهداف التي يصعب بلوغها في غياب معايير على صعيد الأمم المتحدة لوضع تعريف للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢- مساهمات الأونكتاد

٧٨- ذكَّر ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية رفيعو المستوى في ساموا، لا سيما بمناسبة لقاء جانبي نظمه الأونكتاد، تذكيراً قوياً بالحاجة الملحة إلى معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة فيما يتعلق بمسألة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وفي الآونة الأخيرة، تكللت هذه الجهود المشتركة بالنجاح إلى حد ما، إذ قررت لجنة الأمم المتحدة المعنية بسياسة التنمية، في آذار/مارس ٢٠١٥، ألا توصي بخروج كيريباس من هذه الفئة، رغم تأهل البلد تقنياً للخروج منها. وهذا التحرك في نهج الأمم المتحدة إزاء الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر ضعفاً، وهو تحرك يدل على حدوث تقدم نُظُمي، يمكن أن يُعزى، إلى حد بعيد، إلى العمل الدعوي الذي يؤديه الأونكتاد.

جيم- البلدان النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز في تنفيذ العناصر ذات الصلة بالأونكتاد من برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

٧٩- إن برنامج عمل فيينا، الذي اعتُمد في عام ٢٠١٤ لإتاحة برنامج شمولي جديد يتمحور حول التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية يهدف إلى المساهمة في القضاء على الفقر الناجم عن موقع هذه البلدان غير الساحلي، من خلال تنفيذ إجراءات خاصة في مجالات محددة ذات أولوية.

٨٠- والمجالات الستة ذات الأولوية هي كالآتي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات العبور؛ وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، لا سيما في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ. ومن السمات الابتكارية الأساسية التي يتميز بها برنامج عمل فيينا تركيزه الخاص على وضع نظم فعالة للعبور وتوسيع نطاقها وتطوير شبكة النقل، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتوسيع نطاق العلاقات التجارية، وإجراء تحولات هيكلية، وإقامة تعاون إقليمي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة بغية الحد من الفقر، وبناء القدرة على التكيف، وسد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التحول في نهاية المطاف إلى بلدان مترابطة برا.

٢- مساهمات الأونكتاد

٨١- ساهم الأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ الإجراءات والأولويات ذات الصلة من برنامج عمل فيينا. وبالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ينفذ الأونكتاد مشروعاً يتعلق بتحديد فرص النمو وتدابير الدعم لتيسير الاستثمار في سلاسل قيمة السلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية. ويرمي المشروع، المقرر إنجازه في كل من أوزبكستان وباراغواي وبوتسوانا وزامبيا ومنغوليا، إلى إجراء سلسلة من دراسات الحالات القطرية لتحليل مدى تأثير الموقع غير الساحلي في القدرة على تطوير قطاع مستدام للسلع الأساسية. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، شكّلت صادرات السلع الأساسية الأولية أكثر من نصف الصادرات بالنسبة إلى ٢٧ بلداً من مجموع عدد البلدان النامية غير الساحلية البالغ ٣٢ بلداً. واعتماد البلدان النامية غير الساحلية، إلى حد كبير، على صادرات السلع الأساسية الأولية المنخفضة القيمة والكبيرة الحجم، علماً أنها لا تطل مباشرة على البحر، يقوض قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. ويتطلب هذا الوضع بذل جهود متواصلة لإتاحة هياكل أساسية فعالة للنقل البري، والحرص على إضافة القيمة إلى السلع الأساسية الأولية وتطويرها تكنولوجياً، والتنسيق مع بلدان العبور المجاورة.

٨٢- ويرمي المشروع إلى تحديد وبحث فرص النمو وتدابير الدعم التي من شأنها تيسير مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل قيمة السلع الأساسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستساهم النتائج والتوصيات السياساتية المنبثقة عن المشروع في تنفيذ برنامج عمل فيينا، من خلال إرشاد البلدان النامية غير الساحلية في إجراء تنفيذ إصلاحات تركز على تحسين الهياكل الأساسية، وتيسير التجارة من خلال التكامل الإقليمي، وتحويل الاقتصادات هيكلياً عبر تعميق المشاركة في سلاسل القيمة. ويضاف إلى ذلك أن النتائج والتوصيات السياساتية قد ساهمت في

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في ليفنغستون، زامبيا، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٨٣- وقد نجح الأونكتاد في تنفيذ مشروع يتعلق بتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وتحديثها. وساهم المشروع في تحسين القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية في البلدان المستفيدة، وهي ضرورية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بغية تنمية قدراتها الإنتاجية وتحديثها. ومن خلال المشروع، صدرت أدلة استثمارية لفائدة بوتان وبوركينا فاسو ورواندا. وجرى تنفيذ عملية انتقال إلى الأدلة الاستثمارية الشبكية، أو الأدلة الإلكترونية (iGuides)، وقد صدرت الأدلة الإلكترونية الأولى لكل من بوروندي ورواندا ونيبال.